بسم الله الرحمن الرحيم

(قاعدة إنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف)

السببية

ودورها في حياة المسلم

تأليف

عبد الكريم الشابي

دار البيارق

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٧هـ / ١٩٩٦م

دار البارق

ص.ب ١١٣/٥٩٧٤ ـ الحمراء ـ بيروت ـ لبنان.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

الصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد. . .

بين يدينا بحثاً صغيراً كان قد نشره الكاتب على صفحات مجلة «الوعي» الصادرة في بيروت تحت عنوان (السببية) دون ذكر اسمه. والحق أقول أنني قد قرأتُ هذا البحث الصغير أكثر من مرّة نظراً للعمق الذي تناول به المؤلف ـ جزاه الله خيراً ـ موضوع السببية التي تشكل قاعدة إنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف بالنسبة للإنسان مع إنزالها على واقع المسلم وربطها بخصوصيته ودورها في حياته خلال سيره في إنجاز أعماله وتحقيق أهدافه.

وقد عقدتُ العزم منذ ذلك الحين على طباعة هذا البحث ونشره ليتيسَّر لكل مسلم الاطلاع عليه علَّنا نتخلص من الخلط الحاصل في هذا الموضوع والذي أعاق كثيراً من الأعمال المخلصة وضيّع الكثير من الجهود المُضنية في سبيل تحقيق عزّة أمتنا ورفعتها.

وها أنا ذا أقوم بطباعة وتوزيع هذا البحث القيِّم، داعياً الله عزَّ وجل أن يثيب كاتبه كل خير، وأن لا يحرمني أجر هذا العمل.

والله ولي التوفيق

بيروت في ٨/١/١٩٩٦ م

سمير عزام

السببية
قاعدة إنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف ودورها في حياة المسلم

مفهوم السببية لغةً وواقعاً

ورد في قاموس الصحاح أن لفظةَ **السبب تعني كل شيءٍ يتوصل به إلى غيره**. وقد استعملها العرب **الأقحاحُ** بهذا المعنى؛ قال زهير:

ومن هابَ أسبابَ المنايا ينَلْنَهُ
ولو نالَ أسبابَ السماءِ بسلَّمِ

كما وقد وردت في القرآن الكريم بهذا المعنى أيضاً؛ قال تعالى في سورة ص: **﴿أم لهم مُلكُ**

السماواتِ والأرضِ وما بينهما فليرتقوا في الأسباب﴾ وفَسّرها الزمخشري بقوله: فليصعدوا في المعارج والطرق التي يُتوصلُ بها إلى العرش. وقال تعالى في سورة المؤمن: **﴿وقال فرعونُ يا هامانُ ابن لي صرحاً لعلّي أبلغُ الأسباب. أسبابَ السماواتِ فاطّلِع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذباً وكذلك زُيّنَ لفرعون سوء عمله وصد عن السبيل وما كيدُ فرعونَ إلا في تباب﴾** وأيضاً فسرها الزمخشري بقوله: **أسباب السماوات أي طُرُقُها وأبوابها وما يؤدي إليها.** وكل ما أداك إلى شيء فهو سببُهُ كالزّنا ونحوه. وكذلك وردت في اصطلاح الأصوليين بهذا المعنى فقد عرّفوا السببَ بأنه **وصفٌ ظاهرٌ منضبطٌ دلَّ الدليل السمعيُ على كونه معرّفاً لوجود الحكم لا لتشريع الحكم. كما وقالوا بأن السبب ما يلزم من وجوده وجودٌ ومن عدمه العدمُ** مثلُ كون العقود الشرعية سبباً في إباحة الانتفاع أو انتقال الأملاك، أو مثلِ حصولِ النصاب سببٌ في وجوب الزكاة. وهكذا **فإن معنى السبب هو كل شيءٍ يُتوصل به إلى غيره،** وبهذا المعنى استعملها العرب والقرآن الكريم والعلماءُ

والفقهاء؛ وعليه فإن الحبل والطريق وانتهاء الأجل وإعداد العدّة مثلاً كلُها أسبابٌ لأنه يمكنُ التوصلُ بها إلى الغير؛ فحين نستعمل لفظاً السّبب في قولنا مثلاً أسبابُ الإرث أو أسباب التملك أو ربط الأسباب بمسبّباتها أو أسبابُ النزول فإنها تعني كلَّ ما يتوصل به إلى الغير ولا نعني غير ذلك مطلقاً، فواسطةُ التوصل إلى الغير هي السبب والغيرُ هو المسبَّبْ.

أما السببيةُ فهي ربط الأسباب بمسبباتها وهي القاعدةُ العمليةُ التي يَتم بموجبها إنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف، مهما كانت هذه الأعمال بسيطةً أو معقدة ومهما كانت هذه الأهدافُ قريبةً أو بعيدةً. فالمزارعُ حين يبذرُ الحبَّ في موسم الزراعةِ ويضع السماد في التربة ويعزقها؛ وقائد الجيش حين يقفُ على أخبار العدوّ عن طريق دوائر الاستخبارات وحين يزيد من عدد الجيش وعُدّته؛ والمريض حين يأخذ العلاج المناسب ويتقيدُ بإرشادات الطبيب؛ والتاجرُ حين يفتحُ متجره ويعلن عن بضاعته بالصحف وغيرها؛ والمسافرُ حين يركب وسيلة النقل المناسبة؛ وطالب العلم حين يدرس

ويفهمُ ويعي مادة البحث المقررة؛ والشاب الحزبي حين يتصلُ بأهل النصرة والمثقفين والسياسيين ويعمل على كسبِهم، وحين يوزع المنشورات أو ينزل إلى منطقته أو حين يتابع الأحداث السياسية في العالم ويفهمُها ويحللُها لرعاية شؤون أمته أو لمحاولة رعايتها؛ كلُّ ذلك هو من قبيل الأخذ بالأسباب أي ربط الأسباب بمسبّباتها. أما حين نعملُ إلى عودة الإسلام عن طريق خُطَب الجمعة أو نعملُ لإزالة حكام الجُوْرِ بالجمعيات الخيرية أو نعمل لإيجاد النهضة بمحاكاة وتقليد الغرب واعتناق أفكاره ومبدئه أو حين نتمنى عودة الإسلام بدون قيام الكتلة الحزبية؛ فإن كلَّ ذلك من الاتكالية أو التواكلية وهي على عكس السببية أي عدم ربط الأسباب بمسبباتها.

فالسببيةُ هي ربطُ الأسباب المادية بمسبَّباتها المادية من أجل تحقيق قصدٍ معين أو هدف معين بمعرفة جميع الأسباب المفضية إلى تحقيقه ثم ربطها فيه جميعها ربطاً صحيحاً، وعندها فقط نقول أننا أخذنا بالأسباب أي بقاعدة السببية، قاعدة إنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف،

فيتحققُ العملُ أو الهدفُ جزماً ضمن مقاييسنا المادية، أي إذا لم يتدخل الغيب عن طريق دائرة القضاء. أما التواكلية فهي عدمُ ربط الأسباب بمسبباتها أو الاكتفاء بربطِ جزء منها والاتكال على الغيب المجهول من أجل ربط باقي الأسباب أو من أجل صحة الربط؛ وتظهر التواكلية في أمرين اثنين الأولُ في عدم تقصي جميع الأسباب المفضية إلى الهدف والثاني في التهاون بصحة الربط من عدمِه والاتكال على الغيب.

السببية من المفاهيم الأساسية عند المسلمين

هذا هو مفهوم السببية وهو من المفاهيم الأساسية عند المسلمين والذي يجب أن يظل واضحاً لديهم لأن رسالتهم في الحياة رسالة عمل ويعيشون في الحياة من أجل غايةٍ محددة. والسببية من المفاهيم الإسلامية التي تتصل بسلوك المسلم اليومي، حيث أنه لا يتأتى له تحقيقُ عمل من أعماله اليومية دون مراعاةٍ لهذه القاعدة، أي قاعدة السببية؛ **وحين أدرك المسلمون الأوائلُ في عصر الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ومَنْ بعدهم من أجيال النهضة مفهوم السببية، حين أدركوه إدراكاً تاماً وفهموه فهماً صحيحاً مبلوراً، ومارسوه مفهوماً في تصرفاتهم وسلوكهم حققوا أعمالاً أشبه**

بالمعجزات إذا قيست بوقتنا الحاضر، إذ حملوا الإسلام ونشروا دعوته وفتحوا الفتوحات في أرجاء الأرض في أسرع وقتٍ مرَّ بتاريخ أمة من الأمم مع أنّ وسائل الاتصال والتنقل كانت الناقة والبعير على أحسن حال.

وحين طرأت الغشاواتُ على المفاهيم الإسلامية وفقدتْ لمعانها في أذهان المسلمين المعاصرينَ ومن قبلهم إلى عصور الظلام والانحطاط فقدَ مفهومُ السببية وضوحه لديهم واختلط بمفهوم التوكل وبمفهوم القدر والعلم الأزلي واستسلموا للقدرية الغيبية وقعدوا عن تحقيق رسالتهم في الحياة، بل قعدوا عن إزالة سيطرة الكفر وهم يلمسون وجودَهُ وخطرَه على دمائهم وأموالهم ومقدساتهم وأعراضهم يومياً وفي كل لحظة من لحظات حياتهم. كما تخلفت الأمة الإسلامية عسكرياً وعلمياً وفكرياً واقتصادياً وسياسياً وأصبحت نهباً بين دول الكفر تتقاسمُ ثَرَواتها وخيراتها وتُسَخِّر دماءَ المسلمين للمحافظة على هذه الثروات والخيرات؛ إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن من ترك إسلامها وتساهُلها في إبعاده عن الحياة من قبل حكامها وتقليدها للغرب بل

ولعشقِها لأفكاره ومحاكاته في مظاهر الحياة وقشورها فظلت الأمة ولا تزالُ تنحدرُ من السيء إلى الأسوأ.

إننا نلاحظ في هذه الحياة أن أصحابَ القيم الرفيعة من البشر والذين يَحْيَونَ حياة مبدئيةً من أجل غاية محددة كحملة الدعوة مثلاً لا يرضون بما يرضى به عادةً عامَّةُ الناس، فيرفضون العيش على هامش الحياة منفعلين بالواقع بل يسعون باستمرار وبدأبٍ متواصلٍ لأن يكونوا فاعلين فيه عاملين إلى الوصول لأهدافهم وتحقيق غاياتهم من وراء كلِّ عمل يقومون به، فحين يتلبسونَ بالعمل لا يغفلون عنَ الهدف والغاية، بل تبقى الغاية ويظل الهدف أمام أعينهم حين قيامهم بالعمل، ولا يقنعون ولا يهدأ لهم بالٌ ولا ترتاحُ جنوبُهُم دون الوصول إلى الهدف والغاية المنشودة؛ ولذلك لا يقومون بالعمل ارتجالاً عفوياً بل بعد التخطيط والدراسة أي بعد معرفة الأسباب ومسبباتها وربطها ربطاً صحيحاً للحصول على النتائج المرجوة في كل عمل يقومون به مهما صَغر أو كبر.

ضرورة وجود الإنسان حتى تتحقق الأعمال

إن الإنسان يمتاز عن باقي المخلوقات التي يقع عليها حِسُّنا أن أعمالَهُ ينظمها العقل وتحصل بعد تفكير مسبق مصدره العقل؛ صحيح أنه يعبث أحياناً أي يتصرف بعيداً عن استعمال العقل وبدون تفكير إلا أن هذا نادرٌ في سلوك الإنسان العاقل البالغ وليس لهذا التصرف تأثيرٌ في حياته بصورة عامة. فالإنسانُ يُشبع حاجاته العضوية وغرائزه مدفوعاً بهذه الحاجات ولكن بعد استعماله للعقل وبعد تفكير. أما الحيوانُ فإنه يشبع حاجاته العضوية وغرائزه بدوافع هذه الحاجات والغرائز وبدون أي تفكير، ولذلك نعتبره منحطاً ودون مرتبة الإنسان بكثير. فأعمالُ الإنسان تحصل بعد ارتباط العقل

بالدوافع، أما الحيوانُ فيسير بالدوافع فقط بدون العقل وبدون تفكير. والإنسانُ يتفاوت في سلم الرقي حسب تفاوت نوع الفكر الذي ينظم هذا السلوك في إشباعه لحاجاته؛ وبالطبع فإن قصد الإنسان حين يقوم بالعمل هو تحقيقُ هدف معين أو غرضٍ معين من وراء قيامه بهذا العمل، أي أن الإنسان يسعى إلى تحقيق ثمرة العمل. فنقول أن العمل منتجٌ أو مثمرٌ. فالقيامُ بالعمل دون السعي للحصول على ثمرته هو العبثُ وهذا خلاف الأصل في حياة الإنسان، حتى أنه في بعض الأحيان كان تحقق الثمرة دليلاً على صحة العمل المؤدي إليها. فالإنسانُ بدون أعمال لا يختلف عن الجماد؛ والإنسان بدون السعي لتحقيق ثمرة العمل لا يختلف عن الحيوان. والإنسانُ يختلف عن الإنسان باختلاف الأعمال أو المنجزات التي يسعى لتحقيقها؛ كما وتتفاوت ضخامةُ أعمال الإنسان المُنجزة من إنسان لآخر. والإنسان في فطرته يختلف عن الإنسان الآخر فهناك البليدُ وهناك متوسط الذكاء أو حادُّ الذكاء أو العبقريُّ، فيختلف الناس في قدراتهم على الربط وفي

طموحاتهم وحوافزهم؛ كما ويختلفون في قوة حاجاتهم وبالتالي في شدة دوافعهم وحوافزهم. وكذلك فإننا نجد أن الأعمال يختلف بعضها عن بعض حسب طبيعة الثمرة المطلوبة من وراء القيام بها؛ فمنها في غاية البساطة كحصول الإنسان على وجبة يومية ومنها في غاية التعقيد كالنزول على سطح القمر ومنها ما هو أصعبُ من ذلك كتغيير المجتمعات من حال إلى حال. وهكذا فالإنسان يختلف عن الإنسان الآخر، والعمل كذلك يختلف عن العمل الآخر. وحتى تتحقق ثمرةُ العمل لا بد من وجود الإنسان ولا بد من «إنجاز» تحقيق العمل الماديِّ المؤدي إلى حصول هذه الثمرة؛ فبدون الإنسان لا تتحققُ الأعمالُ وبدون العمل لا تحصل الثمرة.

الجانب الإنساني في تحصيل ثمرة العمل

أما الجانبُ الإنسانيُّ في تحصيل ثمرة العمل فهو محصورٌ بالعقل والإرادة. وفعل العقل هو التقريرُ المبني على الفكر وفق قواعد معينة؛ والإرادة هي التصميمُ على إنجاز العمل مهما كان شاقاً ومضنياً والثباتُ على ذلك والاستمرارُ فيه.

١ ـ الأمور العقلية لتحقيق ثمرة العمل:

والأمور العقلية التي يجب توفُّرُها لتحقيق ثمرة العمل هي:

أولاً ـ تحديد الهدف:

تحديدُ الهدف أو ثمرة العمل المرجوة بوضوح ودقة، إذ أن الأهداف تختلف في طبيعتها بساطةً

وتعقيداً؛ فبناء بيت أبسطُ بكثير من بناء مجتمع مثلاً، ومع هذه البساطة وهذا التعقيد فلا بد من تحديدها قبل شروع الإنسان للقيام بأي عمل من الأعمال؛ لأن عدم تحديد الهدف بوضوح تام وأي غموض فيه مهما قل يولد الحَيْرَة والترددَّ في النفس كما ويسبب فتور الهمة وضعف الحافز واليأس والقنوط، ثم يؤدي بالتالي إلى الفشل التام وعدم تحقيق هذا الهدف. أما تحديد الهدف مبلوراً وبوضوح تام لا لبس فيه يولد في النفس العزمَ والتصميم والثبات كما ويشحذُ الهمَمَ ويقوي الحافز ويبعثُ على الثقة والتفاؤل والأمل ثم يؤدي بالتالي إلى النجاح التام وتحقيق الهدف. وهكذا فالفارق واضحٌ بين من يسيرُ بغير هدف محددٍ غامضٍ وبين من يسير بهدف محدد واضح مبلور، إذ الفرقُ بينهما كالفرق بين من يسير في الظلام ومن يسير في النور، أو كمن يسير أعمى ومن يسير بصيراً أو من يسير في الصحراء على غير هدى ومن يسير على خط القطار.

ثانياً ـ معرفة الأسباب المؤدية إلى تحقيق الهدف:

معرفة جميع الأسباب المؤدية إلى تحقيق الهدف

سواءً أكانت بشرية أو مالية أو غيرها فلقد ذكرنا أن السبب هو كل ما يتوصل به إلى غيره، ونظراً لاختلاف طبيعة الأهداف فإن الأسباب المؤديَّة إلى تحقيقها تختلف بساطةً وتعقيداً وتختلف في عددها وفي المشقة والمجهودات التي تلزم لتوفير هذه الأسباب. فمثلاً ما يلزم لكتابة نشرةٍ يختلف عن ما يلزمُ لكتابة دستور الدولة الإسلامية، وما يحتاجُه شفاءُ المريض بالرمد يختلف عن ما يحتاجُه شِفاءُ المريض بالسرطان. وما يلزم للنزول على سطح بيت يختلف عن ما يلزم للنزول على سطح القمر، وما يلزم لبناء الخيمة يختلف عن ما يحتاجه بناءُ ناطحة السحاب. وما يحتاجه بناء الشخصية الإسلامية يختلف عن ما يحتاجُه بناءُ المجتمع الإسلامي أو بناءُ الدولة الإسلامية؛ وهكذا فإن نظرةً إلى الأهداف التي نَسعى لتحقيقها في حياتنا اليومية تُرى أن بعض هذه الأهداف بسيط يمكن تحقيقُه بأدنى مشقة وبأقل مجهود كما والأسباب التي تلزم لتحقيقها بسيطةٌ ويسهل معرفتها وحصرُها؛ أما البعض الآخرُ فهو في غاية الصعوبة والتعقيد ويحتاجُ تحقيقها إلى مجهوداتٍ ضخمة غير

عادية إذ قد يقضي الإنسانُ عُمُرَهُ باذلاً جميع إمكاناته العقلية والجسمية والمادية فيوافيه الأجل قبل إنجازها أو قد يحتاج إلى مجهودات الأجيال القادمة برمتها جيلاً بعد جيل وتحتاجُ لعمل دؤوبٍ شاقٍ وإرادة حديديةٍ ويصعبُ معرفة وحصرُ جميع أسبابها لدرجة تبدو للناظر من بعيد أنها بعيدةُ المنال أو أحياناً مستحيلة التحقيق. ولذلك فإن أول ما يسعى إليه أصحابُ الأهداف الكبيرة في الحياة من القادة والمفكرين بعد تحديد أهدافهم وبلورتها هو معرفةُ الأسباب المؤدية حتماً إلى هذه الأهداف؛ وتظهر عبقرية هؤلاء في الإحاطة التامة والمعرفة الدقيقة بجميع الأسباب المؤدية إلى هذه الأهداف مهما كانت صعبةً أو معقدةً، إذ أن غفلةً بسيطةً عن استكمال جميع أسباب الهدف تؤدي إلى الإخفاق التام وإضاعة جميع الجهود المبذولة، فلا بد حتى يتحقق الهدفُ كاملاً من معرفة أسبابه كُلِّها.

ثالثاً ـ ربط الأسباب بالمسبَّبِ ربطاً صحيحاً:

بعد بلورة الأهداف وتحديدها ومعرفة جميع أسبابها يعمل المفكرُ أو القائدُ أو الأمير على ربط هذه

الأسباب بأهدافها أو هذه الأسباب بمسبَّباتها ربطاً صحيحاً، إذ لا يكفي مجردُ الربط لضمان النجاح بل لا بد وأن يكون الربط صحيحاً حتى يتم تحقيق الهدف كاملاً بأقصر وقتٍ وبدون ضياع الجهود. فمثلاً طالبُ العلم لا بد له حتى ينال علامة كاملة في الامتحان من دراسة جميع المقرر وأن تكون دراستُه عن فهم وإدراك تامَّيْن، فإذا لم يدرس جميع المقرر لا يكون قد أخذ بالسبب كاملاً فقد ينجحُ جزئياً لأنه أخذ بجزءٍ من السبب وإذا درس المقرر دون فهم وإدراك تامَّين لا يكون قد ربط السبب أي دراسة المقرر بالمسبَّب أي النجاح ربطاً صحيحاً أي لا يكونُ قد ربط السبب بالمسبب الربط الصحيح، وعندها لا يتحققُ الهدفُ لأن الربط لم يكن ربطاً صحيحاً. وعليه فمن العبث أن ينال في الامتحان العلامة كاملةً دون قيامه بربط النجاح بأسبابه ربطاً صحيحاً وهو دراسة جميع المادة المقررة وفهمُها فهماً تاماً. ومثلاً لا يكفي أن نعرف بأن سبب النصر هو إعدادُ القوة فنقومُ بتكديس الأسلحة فقط، بل لا بد من معرفة فنون القتال الحديث بأعلى مستوى

وكيفية رسم الخطط العسكرية الهجومية منها والدفاعية ولا بد من الوقوف على أخبار العدو ومعرفة نقاط الضعف عنده ولا بد من سَدِّ جميع الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها، ولا بد من رفع معنويات الجيش القتالية وتحريضه على الاستشهاد في سبيل الله، كل ذلكِ هو من قبيل ربط الإعداد بالنصر ربطاً صحيحاً. ومثلاً سببُ استلام الحكم هو الحصول على السلطة وصحة الربط بين السلطة والحصول على الحكم تقتضي معرفة جميع مكامن هذه السلطة معرفةً تفصيلية محددة ومعرفة مدى تأثير هذه المكامن واحدة واحدة، فإذا كانت السلطة كامنةً في قبيلة مثلاً فلا بد من كسب ولائها للوصول إلى الحكم، وكسبُ ولائها يقتضي كسب رئيسها أو المتنفذين فيها، وإذا كانت السلطةُ كامنةً في الجيش فلا بد من كسب ولاء جميع قطاعاته التي تكمن بها السلطةُ، وكسبُ هذه القطاعات عن طريق كسب قادتها؛ وأيةُ غفلة عن كسب ولاء أيٍّ من هذه القطاعات أو ظهور أيِّ خللٍ في ولاء قطعة لا يعتبر الربط صحيحاً، وهذا لا يؤدي فقط إلى الفشل التام بل قد يؤدي إلى

كارثة مدمرة. وهكذا فصحةُ الربط بين السبب والمسبَّب أمرٌ لا بد منه من أجل ضمان تحقيق الهدف.

رابعاً: مراعاة قوانين الطبيعة وسنن الحياة:

يجب أن لا يغيب عن ذهن أيِّ إنسانٍ وهو يسعى لتحقيق أهدافه وذلك بربطه الأسباب بمسبباتها أن هذا السعي يجب أن يظل وفق قوانين الطبيعة وسنن الحياة أي ضمن المقاييس المادية التي فرضها خالقُ الكون والإنسان والحياة؛ فإذا خرج عن هذه المقاييس المادية لا يمكنُهُ بل يستحيلُ عليه تحقيق أهدافه مهما كان الربط ومهما استخدم لذلك من قوى الإنسان العاقلة. فمثلاً سببُ الموت انتهاء الأجل، وانتهاء الأجل من الله الذي وراء هذا الوجود، فلا يمكنُ إحياء الميت مهما كانت الجهود المبذولة لذلك، والحق أن العمل لتحقيق مثل هذا الهدف هو جهد ضائع. وكذلك من يطلب النصرَ مثلاً في المعركة يجب أن يلجأ إلى إعداد القوة لا إلى قراءة صحيح البخاري، لأن المعركة معركة بين القوى المادية لا بين القوى الفكرية؛ ومن أراد طلب العلم لا يطلبُهُ عن طريق السعي إلى طلب المال، ومن أراد أن

يكونَ فقيهاً لا يطلبُ ذلك عن طريق معرفة العلوم الذرية، والذي يريد الخلاص من قُرحةٍ في معدته لا يلجأ إلى قراءة أم الكتاب بل لإجراء عمليةٍ جراحيةٍ على يد أحد المختصين لاستئصالها.

٢ ـ الإرادة لتحقيق ثمرة العمل:

هذه هي الأمور الأربعةُ التي تحدد دور العقل في إنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف، أما ما يتعلق بالإرادة فإنه ينحصر في ثلاثة أمور وهي:

أولاً ـ توفر الإرادة وثباتها وبقاؤها على الدوام:

ذَكرنا أن الإرادة هي التصميمُ على العمل؛ ويلاحظ أن هذا التصميم يزيد وينقص من إنسان لآخر كما ويختلف في الشخص الواحد من وقت لآخر؛ فمثلاً يتفاوت تصميم حملة الدعوة في عملهم لإقامة الدولة الإسلامية، ويختلف تصميم الواحد منهم في بداية حمله للدعوة عنه بعد تمرسه في حملها سنين طويلة؛ كما وتتفاوت الإرادةُ اللازمةُ لإنجاز العمل قوةً وضعفاً حسبَ نوع العمل المطلوب إنجازُه بساطةً

وتعيقداً، فالأعمال البسيطة لا تحتاج لأكثر من الإرادة البسيطة والأعمال الصعبة تحتاج لإرادةٍ أقوى منها والأعمال غير العادية تحتاج لإرادةٍ حديدية غير عادية وهكذا. أما ما يؤثر في قوة وضعف الإرادة في الإنسان الواحد وما يؤثر في ثبات واستمرار هذه الإرادة فهي القُوى التي يملكها هذا الإنسانُ من ماديةٍ أو معنويةٍ أو روحية. فمثلاً القُوى الروحية التي يملكها المجاهد في سبيل الله، حيث يؤمن بأن مصيره الجنة وفي مرتبة الصديقين والشهداء، وخوفهُ من الخلود في نار جهنم إذا تولى يوم الزحف، كلُّ ذلك يجعل إرادة القتال عنده أقوى من الحديد وأثبت من الجبال الراسية. والذي يجعل هذه القوى تؤثر في إرادة الإنسان هي مفاهيمُه عن الحياة، فالرأسمالي مثلاً حين يرى فُرَصَ وإمكانيات الربح المادي تزداد قُواه المعنوية فيسعى باندفاعٍ وبإرادة قوية، والشيوعي حين يعي على قوانين المادة والطبيعة يندفع بإرادة قوية من أجل تطوير المجتمع. أما المسلم حين يؤمن بأن الأجل من عند الله والرزق من عند الله وحين يتوكل على الله حق التوكل ويتضح لديه مفهومُ

القضاء والقدر، حين يعي على هذه المفاهيم وغيرها يمتلك الإرادة الحديدية لتحقيق عظائم الأمور؛ ولذلك نرى تفاوتاً كبيراً بين الإرادة التي يملكها المسلمُ حامل الدعوة وبين الإرادة التي يملكها الرأسمالي أو الشيوعي أو الإنسانُ غيرُ المبدئي نظراً لاختلاف القوى التي تؤثر في كل منهم روحيةً كانت أو مادية أو معنوية. ونظراً لاختلاف المفاهيم التي تدفع هذه الإرادة وتوجهها. من كل ذلك نرى أن توفرَ الإرادة أي التصميم على العمل وثبات هذه الإرادة واستمرار بقائها ومناسبتها للعمل قوةً وضعفاً كلُّ ذلك لا بد منه لإنجاز الهدف أو العمل.

ثانياً ـ توفر الإحساس بالحاجة إلى العمل:

إننا نلاحظ أهمية دور الإحساس في إنجاز العمل من سلوك الإنسان في الحياة، فنلاحظ مثلاً بأن الذي لا يُحسُّ بالظلم لن يملك الإرادة لتغييره والمسلم الذي لا يُحسُّ بحكم الكفر وطغيانه ويعي على مكائده ومؤامراته لا يملك إرادة تغيير الواقع عن طريق العمل لإيجاد الخلافة؛ كما ونلاحظ بأن الإنسان الذي أحسَّ بمرارة الفشل يملك إرادةً تختلف عن الذي لم يجرب القيام

بالعمل: فالإرادة وليدةُ الإحساس أي أنه بدون هذا الإحساس لا تتولد الإرادة، وبوجود الإحساس تتولد الإرادة؛ فالإحساس بالجوع يولد إرادة الحصول على مادة الإشباع، والإحساس بظلم الكفر يولد إرادة الخلاص منه. ولكن حتى نضمن صحة النتائج وتحقيق الهدف المطلوب لا بد أن يكون الإحساس فكرياً. فالفكر هو الذي يقوي هذا الإحساس في النفس فيجعلُهُ مرهفاً وهو الذي يضبطه فيجعلُه منتجاً. وقيام الإنسان بالعمل بعد الإحساس مباشرةً وبدون فكر، أي التصرفُ برد الفعل لا يمكنُ أن يوصل للنتائج المطلوبة فضلاً عن أنه ينتكس بالإنسان إلى درك الحيوان لما فيه من تعطيل لقوى العقل والفكر. فالإحساس هو الذي يولد الإرادة، والفكرُ هو الذي يجعلها صادقةً ومنتجةً.

ثالثاً ـ مساواةُ الحوافز والطموحات لدى الإنسان بالقدرات والإمكانات:

الإنسان بفطرته عنده من الحوافز والطُموحات ويمتلك من القُدُرات والإمكانات التي يسخرها من أجل الوصول إلى هذه الطموحات. وحتى تبقى قاعدة تحقيق

الأهداف صالحةً يجب أن لا تقل هذه القدرات عن الحوافز والطُموحات، ويجب أن يظلَّ التوازن قائماً بينها. فإذا كانت الطموحات كبيرةً والقدرات قليلةً فإن ذلك يولد اليأسَ والقنوط. وإذا كانت الطموحاتُ قليلةً والقدرات على تحقيقها كبيرةً فإن هذا يولد التهور أحياناً. وحتى لا يحصل اليأسُ أو التهورُ يجب أن يكون هناك توازنٌ بين الحوافز والطموحات من جهة وبين القدرات والإمكانات من جهة أخرى. فالذي يطمح مثلاً لإمامة المسلمين في المسجد لا يحتاج لأكثر من حفظ فاتحة الكتاب والذي يطمح لإمامة المسلمين في الدنيا كلِّها يجب أن تكون قدراتُهُ وإمكاناتُهُ بهذا الطموح وأقلُّها أن يكونَ فقيهاً من أهل السياسة؛ ومن العبث أن يعملَ حامل الدعوة لأن يكون قائداً سياسياً بدون وعيه على الأحداث ومتابعتها وفهمها. فمساواةُ القدرات بالحوافز والطُموحات وتحقيق التوازن بينها أمرٌ لا يُستغنى عنه في تحقيق الهدف.

العقل والإرادة لازمان لا يفترقان لتحقيق الأهداف

وهكذا فحين قيامنا بتحقيق الأهداف عن طريق ربط الأسباب بمسبباتها لا يصح أن نُهمل جانب الإرادة ودورها في تحقيق الهدف. فقد يقوم العقلُ بتحديد الهدف وبتحديد الأسباب المفضية لتحقيقه وبربطها ربطاً صحيحاً، ولكن لا يتمّ تحقيق الهدف بسبب الإرادة وعدم كفايتها لتحقيقه؛ فقد يقرر العقلُ القيام بمنجز ضخم كالصعود إلى القمر أو إقامة الخلافة في هذا العصر المظلم من سيطرة الكفر وتسلطه بقواهُ الجبارة الهائلة على رقاب المسلمين، ولكن إزاء هذا العمل الضخم ولكثرة الصعوبات والعقبات في الطريق قد يصابُ الإنسان بإحباط الإرادة أي باليأس والقُنوط، فعندها

يستحيل عليه تحقيق الهدف مهما كان الطريقُ أمامه واضحاً مستقيماً. فحتى تكون الأعمال مثمرةً يجب أن يتوفر فيها أمران من الناحية الإنسانية وهما الجانب العقلي والجانب الحسي؛ فالعقل هو الذي يرسم ويخطط بربط الأسباب بمسبباتها والحسُّ الفكري هو الذي يولد الإرادة الصادقة ويشعلها ويبقيها ملتهبةً على الدوام ويضمنُ إنتاجها. فارتباط العقل بالإرادة في قاعدة السببية لتحقيق الأهداف وإنجاز الأعمال أمر لا بد منه سواءً أكانت الأعمالُ والأهدافُ فرديةً أو جماعيةً. فعقل الفرد لوحده لا يكفي بل لا بد من اقترانه بالإرادة الكافية اللازمة من أجل تحقيق أهداف الفرد؛ وكذلك الحال بالنسبة للجماعة فإن الإرادة لا تكفي بل لا بد من اقترانها بالعقل، فالعمال في المصنع مثلاً قد يُحسون بظلم رب العمل ومنه يتولد لديْهم إرادة التغيير، وحتى يحصل التغيير بالفعل تتولى الجانب العقليَّ فيهم قيادتهم المتمثلة بالنقابات في النظام الرأسمالي، أي تتولى تنظيمهم للقيام بأعمال جماعية معينة هادفة تؤدي إلى إنصافهم من رب العمل. وكذلك نشاهد ونلمسُ أن المسلمين اليوم

يتشوقون لعودة الإسلام ويُحسون بظلم الحاكم ومن ورائه سيطرةُ الكفر وطغيانُه، فإرادةُ التغيير متوفرةٌ لديهم وعندهم الاستعداد للعمل، فإذا وجدت القيادةُ وهي بمثابة العقل لهذه الجماهير الإسلامية التي لا تملك القدرة على التفكير، بسبب طبيعة تكوينها، هذا مع توفر الإرادة لديها، فإذا وجدت القيادة قامت برسم الطريق وحققت الأهداف. ويلاحظ من دراسة الجماعات البشرية المختلفة أن أرقاها هي الجماعاتُ الحزبية لأنها تملك الإرادة والعقل معاً على النطاق الفردي والجماعي؛ فالحزبيُّ حين يسير مع الحزب يسير بحسِّه وعقله معاً، فالفرد في الحزب يمثل الحزب عقلاً وحساً، والحزب يمثل الفرد عقلاً وحِسّاً، ولذلك ما قيل بأن الحزب كُلٌّ فكريٌّ شعوريٌّ قول صحيح. فلدى الحزب بإجماعه التصميمُ على تحقيق أهدافه أي يملك الإرادة لذلك الهدف كما ولديه العقل المدبرُ المتمثلُ في قيادته لرسم الأعمال والتخطيط لها بربط الأسباب بمسبباتها. ولذلك نرى أن العمل الحزبي يحقق أضعاف أضعاف ما يحققه أي عمل فردي أو جماعي غير حزبي. فالعقل والإرادة

لازمان لا يفترقان لتحقيق الأهداف الفردية والجماعية عن طريق السببية أي عن طريق ربط الأسباب بمسبباتها المادية. فمن أجل تحقيق هدف معين لا بد من توفر الإرادة لتحقيقه ولا بد من معرفة جميع الأسباب المؤدية إلى تحقيقه ثم ربطها فيه ربطاً صحيحاً، وعندها نقول أننا أخذنا بالسببية فيتحقق العمل جزماً ضمن مقاييسنا المادية، أما إذا حالت دائرة القضاءِ دون تحقيق هذا الهدف فهو أمر طارىء وحالة خاصة لا حالة عامة في حياة الإنسان، ولا يجوز للإنسان الذي يسعى لتحقيق الأهداف أن يضع ذلك نصْبَ عينيه قبل أو حين مباشرته تحقيق الهدف. والواقعُ أن السببية قانون من قوانين الحياة وسنة من سنن الكون من أجل تحقيق الأهداف في الحياة الدنيا وبدونها لا تتحققُ هذه الأهدافُ، حتى أن معجزات السماء التي أتى بها الأنبياءُ إن هي إلا أخذٌ بقاعدة السببية، فحين نزلت معجزةُ سيدنا موسى بتحدي سحرة فرعونَ ومعجزةُ سيدنا عيسى بإحياء الموتى ومعجزةُ سيدنا محمد بالقرآن الكريم، كل ذلك أخذٌ بالأسباب لحمل الناس على الإيمان بنبوتهم وبرسالتهم.

الوسائل والأساليب والطرق وعلاقتها بالأهداف والمقاصد والغايات

والحقيقةُ أن البحث في السببية أي في ربط الأسباب بمسبباتها هو بحث في الوسائل والأساليب والطرق المادية وعلاقتها بالمقاصد أو الأهداف المادية. ففي واقع الحياة يستعمل الإنسان وسائل وأساليب وطرقاً ماديةً من أجل الوصول إلى أهدافٍ أو مقاصد محددة معينة للوصول بالتالي إلى أهداف أبعد منها وهي الغايات. أما الوسائل فهي الأدوات المادية التي تستعمل للقيام بالأعمال، والأسلوب هو الكيفية غيرُ الدائمةِ التي بها يُقام بالعمل ويقرره نوعُ العمل ويختلف باختلاف العمل فهو شكل استعمال الوسيلة أو الهيئةُ التي يجري

فيها استعمال الوسيلة، فعند التفكير بالأسلوب يجب أن يُفكر في نوع العمل الذي يراد استخدام الأسلوب للقيام به. أما الطريقة فهي كيفيةٌ (دائمة) للقيام بالعمل. وهي لا تختلف مطلقاً، ولا تتغير، ويقام بها بوسائل وأساليب متعددةٍ ومتغيرة. والمقاصد والأهداف هي بمعنى واحد وهي التي من أجلها يقوم الإنسان بالعمل اليومي أي في المدى القريب؛ أما الغاية فهي الهدف البعيد ومن أجلها يتم تحقيق الأهداف، فالإنسان في حياته اليومية يستعمل الوسائل والأساليب والطرق من أجل الوصول إلى مقاصده وأهدافه وبالتالي لغاياته.

ومن استقراء هذه الوسائل والأساليب والطرق واستقراء علاقتها بالأهداف والمقاصد والغايات نجد أن هناك علاقتين لا ثالث لهما. الأولى هي العلاقة السببية المجردة، فإذا أوصلت الوسيلة أو الأسلوب أو الطريقة إلى الهدف حتماً بحيث لا يتحقق الهدفُ بغيرها فنقول أن العلاقة القائمة بينها هي علاقةٌ سببيةٌ؛ والثانيةُ إذا تحقق الهدف أحياناً ولم يتحقق أحياناً كما أنه يتحقق بغير هذه الوسيلة فإن العلاقة القائمة هي علاقة خاصة

بملابسات خاصة وهي ما تسمى بالحالة. فنقول مثلاً أن السكين سبب في القطع أو النارَ سَبَبٌ في الإحراق، فالإنسان حين استعمل السكين للقطع أي استعمل السبب للوصول إلى المسبَّب. وحين استعمل النارَ للإحراق استعمل السبب للوصول إلى المسبَّب. وحين استعمل النار للإحراق استعمل الأداة التي توصله إلى الإحراق أي استعمل السبب للوصول إلى المسبَّب. والتاجرُ حين يفتح متجراً بقصد الربح نجد أنه يربح أحياناً ويخسر أحياناً أخرى، فالتجارة لا تأتي بالمسبَّب وهو الربح بشكل حتمي وإنما تأتي به وتأتي بغيره، فالعلاقة القائمة بين التجارة والربح لا يمكنُ وصفها بالسببية المجردة بل يمكن أن تكون سببية لولا تدخلُ دائرة القضاء. فعلاقة السببية القائمة بين الأشياء المادية في الحياة لا تتخلَّف إلا بمعجزة من السماء وهي لا تكون إلا للأنبياء والرسل كتوقف النار عن الإحراق أو السكين عن القطع مثلاً. أما السببية القائمةُ في مظاهر الحياة الأخرى فهي تتخلفُ في بعض الأحيان بفعل دائرة القضاء فيوقف فعلها. فالإنسان في حياته أثناء

عمله لتحقيق أهدافه يصادف هاتين الحالتين فقط وهما السببيةُ المجردة والثانية السببية المقيدة بتدخل دائرة القضاء والتي سميناها ظرفاً خاصاً بملابسات خاصة أي الحالة. وعلى كل حال فإن قيام الإنسان في الحالتين هو أخذٌ بقاعدة الأسباب لأنه لا يجوز له أن يلاحظ فعل دائرة القضاء قبل أو حين قيامه بالعمل إذ لا تظهرُ نتيجتُهُ إلا بعد وقوع الفعل، كما لا شأن للعقيدة حين القيام بالفعل؛ إذ الفعل يطلبه الحكم الشرعي وليس العقيدة.

الأسباب الكامنة وراء خروج الإنسان عن قاعدة السببية

صحيح أن كل إنسان يسعى باستمرار بقصد أو من غير قصد إلى ربط الأسباب بمسبباتها من أجل تحقيق أهدافه في سلوكه اليومي، بل أصبح هذا الربط سجية من سجاياه، وقانوناً من قوانين الحياة يمارسُهُ يومياً، لأنه يعلمُ علم اليقين أنه بدون هذا الربط لا يمكن بل يستحيل عليه تحقيق أيِّ هدفٍ. فالذي يريد بناء بيت صغير لا بد وأن يوفِّرَ الإمكانات اللازمة لإنجازه من المال واليد الفنية اللازمة، والذي يريد طباعة كتاب من الكتب لا بد وأن يوفر جميع إمكانات الطباعة مادية وبشرية وفنيةٍ وغيرها... وهكذا؛ حتى أننا نلاحظ الطفل الصغير حين يريد الحصول على حاجةٍ ما يلجأ

فطرياً إلى ربط الأسباب بمسبباتها فيتوسلُ بأخذ النقود مثلاً لشراء حاجته من الدكان. صحيح أن هذه الظاهرة يمارسها الإنسان مراراً في حياته اليومية صغيراً كان أو كبيراً وصحيحٌ أن بمقدوره إنجازَ أي عمل من الأعمال ضمن شروط معينة إلا أنه قد يفشل في تحقيق هدف محدد وقد يؤدي هذا الفشلُ إلى القنوط بحيثُ يُقعده عن العمل. فحتى لا يضيعَ الإنسانُ في تعقيدات الحياة عند سعيه لتحقيقِ الأهداف الصعبة المعقدة وحتى يكونَ في سيره أقرب للنجاح منه إلى الفشل وحتى يضمنَ النجاح بعد الفشل ولا ييأسُ وتنهارُ قواه عن العمل أو عن استئناف العمل لا بد له من معرفة طريق النجاح أي السببية قاعدة إنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف وأن يظل باستمرار ساعياً لتحقيقها بجميع أعماله. والإنسانُ مع يقينه بأن المسبَّبات لا تتحقق إلا بعد الأخذ بأسبابها إلا أنه ومع ذلك نراه يتهاونُ بالربط أحياناً في تقيده والتزامه بقاعدة السببية، فمثلاً لا يتقصى جميع الأسباب أو يتهاونُ بالربط بينها وبين مسبباتها هذا مع أنه قد يكون محدد الهدف ومبلوَر القصد، ولو تقصينا الأسباب

الكامنة وراء خروج الإنسان عن قاعدة السببية لوجدنا أنها كثيرةٌ ومنها ما هو عام يشملُ جميع الناس ومنها ما هو خاصٌ بالمسلمين فقط؛ أما الأسباب العامة فمنها ما يصادفه الإنسان من تحقيق بعض أهدافه دون أن يسعى لها مثل حصوله على ثروة لم يَسعَ لها بسبب الإرث مثلاً، ومثل حصوله على النصر من جراء ضعفِ ألم بالأعداء؛ ومنها ما يصادف الإنسان من ظروفٍ وأحوال بفعل دائرة القضاء تمنعُهُ من تحقيق هدفٍ طالما سعى إليه كأن يلمَّ بطالب العلم مرضٌ ليلة الامتحان أو كحصول كسادٍ مفاجىءٍ في السوق بسبب الظروف الاقتصادية الدولية. فمثل هذه الحالات تترك أثراً سلبياً في حياة الإنسان على قيامه بتحقيق قاعدة السببية، بل قد تؤدي إلى الاتكالية أو التواكلية مما يدعو الإنسان ـ وهو بطبعه لا يحب العمل بل يألف الراحة وعدم بذل المجهود ـ يدعوه للتهاون في تحقيق السببية فيضعف الحافز لديه ويقل إنتاجه ومجهوده. أما ما هو خاص بالمسلمين فإن ما حصل في العصور الهابطة من خطأ الفهم لمعنى التوكل واختلاطه بمفهوم السببية من جراء

سوء فهم حديث الرسول عليه السلام: «**إعقلها وتوكل**». وكذلك الخطأ في فهم معنى القدر والكتابة في اللوح المحفوظ وعلم الله واختلاطه بمفهوم السببية ومن جراء سوء فهم مسألة القضاء والقدر وما نتج عنها من تفشي القدرية الغيبية، كلُّ ذلك أدى إلى التهاون بالسببية والأخذ بالتواكلية.

السببية وعلاقتها بالقضاء

أما عن تأثير دائرة القضاء على تحقيق الأهداف سلباً أو إيجاباً، فإن الإسلام قد فصل بين العقيدة والحكم الشرعي، فطالما أن تحقيق الهدف يتطلب أعمالاً فهو متعلق بالحكم الشرعي ولا شأن للعقيدة به، أي أن الشارع طلب من المكلف الالتزام بالحكم الشرعي حين القيام بالعمل؛ فالعقيدةُ لا دخل لها بالعمل ولا يجوز ملاحظتُها أثناء القيام بالعمل؛ وأي خلط بين العقيدة والحكم الشرعي عند القيام بالعمل يترك أثراً سلبياً على آداء الفعل، فإذا كانت السببيةُ فرضاً فيجب تحقيقها بغض النظر عن تأثير دائرة القضاء. والمسلم حين يؤمن بأن القضاء من الله فإن تأثيره على إنجاز الأعمال يكون تأثيراً إيجابياً في كل الأحوال أي

يدفعُهُ إلى العمل لا إلى التواكل والكسل كما ويزيد من قواه فلا يثبطها حين يواجه الفشلُ. والحقيقةُ أن المسلم آمن أكثر من غيره من ذوي العقائد الأخرى من سلبيات دائرة القضاء. فالمؤمن إن أصابه خير اطمأن إليه وشكر وإن أصابه شر حمد الله الذي لا يحمد على مكروه سواه.

السببية وعلاقتها بالتوكل

أما حديث التوكل: **«إعقلها وتوكل»** فهو في موضوع الأخذ بالأسباب والمسببات، فهو تعليم لأعرابي حين فهم أن التوكل يعني ترك الأخذ بالأسباب والمسببات، فعلَّمه الرسول عليه السلام أن التوكل لا يعني ترك الأسباب والمسببات، فهو لم يأت ناسخاً لأدلة الأخذ بالأسباب والمسببات، بل هو شيء آخرُ غيرها، فأمره الأخذ بالأسباب والمسببات مع التوكل، فإن الحديث هو: **أن رجلاً جاء النبي ﷺ وأراد أن يترك ناقته فقال: أرسل ناقتي وأتوكلُ، فقال له النبي ﷺ: «إعقلها وتوكل»** فهو تعليم للأعرابي أن يعقل ناقته أي أن يأخذ بالأسباب والمسببات، وتفهيمه له أن التوكل لا

ينفي الأخذ بالأسباب والمسببات، وأمرٌ له بالأخذ بالأسباب والمسببات وبالتوكل، ولهذا لم يكن قيداً لأدلة التوكل ولا بوجه من الوجوه، وبذلك يكون التوكل على الله فرضاً بغض النظر عن الأسباب والمسببات، وهي ليست قيداً له ولا بياناً لحكمه، لأن أدلته جاءت مطلقةً غيرُ مقيدة، ولم تقيد ولا بنص من النصوص، ولأن أدلته ليست مجملةً حتى تحتاج إلى بيان، ومسألة الأخذ بالأسباب والمسببات مسألةٌ أخرى غير مسألة التوكل، فهي مسألةٌ ثانية غير التوكل، وأدلتُها غير أدلة التوكل، فلا يصح أن تحشر معه أو تجعل قيداً له. فكما يجب على المسلمين أن يأخذوا بالأسباب والمسببات كما ثبت ذلك بالأدلة الشرعية كذلك يجب عليهم أن يتوكلوا على الله تعالى كما ثبت ذلك بالأدلة الشرعية، وليس أحدُهما يقيد الآخر ولا شرطاً من شروطه، والواو التي وردت في الحديث في كلمة «وتوكل» هي لمطلق الجمع لا تفيدُ ترتيباً ولا تعقيباً ولا معية كقولك جاء زيد وعمرو، والعطف في «إعقلها

وتوكل» عطف مغايرة لا عطف تفسير، كما أن الواو في اللغة لم ترد لتفيد ترتيباً وتعقيباً، إذ أن أحرف الترتيب أي الفاء وثم وحتى؛ فلو أراد الرسول عليه السلام وهو أفصح من نطق بالضاد فلو أراد ترتيب التوكلِ على الأخذِ بالأسباب وهو عقل الناقة لاستعمل أيّ حرفٍ يفيد الترتيب أي لقال مثلاً إعقلها ثم توكل أو إعقلها فتوكل أو ما في معناها. فمعنى الحديث هو توكل ثم إعقلها، أو توكل فإعقلها لأن التوكل يأتي قبل الأخذ بالأسباب لا بعدها فالله تعالى يقول: ﴿**وإذا عزمت فتوكل على الله**﴾ فإن هذا يدل على أنه حين نعزم على أمر أو نقومُ بعمل يجب أن نتوكل على الله، والشارع رتب التوكل على العزم باستعماله الفاء في «فتوكل» التي تفيد الترتيبَ والتعقيبَ كقام زيد فعَمرو. ولم يرتب التوكل على العمل أي على الأخذ بالأسباب بل رتب التوكل على الشروع بالعمل أي عند العزم على القيام به.

السببية وعلاقتها بالعلم والكتابة والقدرية الغيبية

وكذلك فإن علم الله بأن الأمر الفلانيّ سيحصلُ لا يعني عدم الأخذ بالأسباب والمسببات وعدم ربط الأسباب بمسبباتها. لأن علم الله لم ينكشف لأحد حتى يعلم الشيء ولا يأخذ بأسبابه، فالكتابةُ في اللوح المحفوظ والقدر يستحيل أن تعرف من قبل الخلق حتى يحكموا على وقوع الشيء وعدم وقوعه، فلا يصحُ أن يتركوا الأخذ بالأسباب والمسببات بحجة القدر والكتابة، لأن ذلك ربط بمجهول وهو التواكل بعينه، بل لا بد من الأخذ بالأسباب والمسببات دون ربطها بالقدر، بل دون التفكير به، ولهذا فإن عمر بن الخطاب استنكر على أبي عبيدة حين ربط القدرُ بالأخذ بالأسباب

والمسببات، ففي عام طاعون عمواس خرج عمرُ من المدينة يريد الذهاب إلى الشام حتى إذا بلغ على مقربةٍ من تبوك لقيه أمراء الأجناد أبو عبيدة بن الجراح، ويزيد بن أبي سفيان، وشرحبيل بن حسنة، فأخبروه أن الأرض سقيمةٌ، وذكروا له طرفاً من أنباء الطاعون وشدة إصابته. وراع عمر ما سمعه منهم فلما أمسى جمع المهاجرين الأولين يستشيرُهم أيتابعُ طريقه إلى الشام مع ما فيها من وباءٍ أم يعودُ أدراجه إلى المدينة، واختلف رأيهم، فمن قائل: خرجت لوجه تريد فيه الله وما عنده، ولا نرى أن يصُدَّك عنه بلاء عرض لك، ومن قائل: إنه لبلاء وفناء ما نرى أن تقدم عليه، واختلف الأنصارُ كما اختلف المهاجرون، كأنما سمعوا قولهم فأعادوه، هنالك جمع عمرُ مهاجرة الفتح من قريش فاستشارهم، فلم يختلف عليه إثنان، بل قالوا جميعاً: ارجع بالناس فإنه بلاء وفناء. وأمر عمرُ فنادى ابن عباس ليَعِدّوا رواحِلَهم متى أصبحوا. فلما صلوا الصبح التفت عمرُ إليهم وقال: «إني راجع فارجعوا» ولم يكن أبو عبيدة حاضراً مشاورات عمر وما انتهى إليه من

رأي، فلما عرف ذلك قال له: إفراراً من قدر الله يا عمر؟ فدهش عمرُ لهذا الاعتراض ونظر ملياً إلى أبي عبيدة ثم قال: «لو غيرك قالها يا أبا عبيدة. نعم فراراً من قدر الله إلى قدر الله» وأطرق هنيهة ثم أردف: «أرأيت لو أن رجلاً هبط وادياً له عدوتان إحداهما خصبةٌ والأخرى جدبةٌ، أليس يرعى من رعى الجدبة بقدر الله، ويرعى من رعى الخصبة بقدر الله». فهذا الحوار بين عمر وأبي عبيدة، واستنكارُ عمر لاعتراض أبي عبيدة، يدل على أن الاثنين عمر وأبا عبيدة كانا يفهمان أن قدر الله يعني علم الله، غير أن عمر كان يرى أن قدر الله لا دخل له في موضوع ربط الأسباب بمسبباتها، فالذهابُ إلى الشام مع وجود الطاعون قد يتسبب عنه الموتُ. والرجوعُ أخذ بالأسباب للنجاة من الطاعون، ولهذا أنكر على أبي عبيدة أن يعترض عليه فقال له: «لو غيرك قالها يا أبا عبيدة» ولم يكتف بذلك بل شرح رأيه بأن الذهاب إلى الشام ذهاب بقدر الله، والرجوع إلى المدينة رجوعٌ بقدر الله، أي بعلم الله. مما يرشد بأن القدر لا يصح أن يُربط بالأعمال ولا

يصح أن يترك الأخذ بالأسباب والمسببات بحجة القدر. فعمرُ رضي الله عنه ومعه الصحابة مع إيمانهم المطلق بالقدر إلا أنهم لم يستسلموا للواقع أي للمقدور بل التمسوا أسباب الخلاص منه. ومنه يظهر واضحاً أن الاستسلام للواقع والتسليم المطلق به وهذا ما يسمى بالقدرية الغيبية مخالفٌ للإسلام بل لا بد من أخذ الأسباب لتغيير هذا الواقع أو للخلاص منه.

وهكذا فالمؤمن حين يريد تحقيق هدف من الأهداف فإنه يقرر أي يعتزمُ الأمر ثم يتسلح بالقوى الروحية أي يتوكل على الله حق التوكل أي يعتقد بأن الله سوف يساعده على تحقيق هذا الأمر ثم يلتمسُ الأسباب ويربطها بالمسببات ويمضي قُدماً لا يقيده عن تحقيق هذا الهدف أيُّ خطر، ولا يُقعده عنه بلاءٌ أو ضرر، ولا تقف في وجهه العقباتُ، لأنه يؤمن أنّ ما قدره الله سيقع قطعاً وأن ليس له إلا الأخذ بالأسباب والمسببات، فالقضية عند المؤمن أن يعمل بما أمر الله من الأخذ بالأسباب والمسببات، والنظر في الأمور، والتدبر فيها لإحسان التصرف حتى إذا اتضح الرأي

وعزم وجب أن يغض النظر عن كلّ ما سوى هذا الأمر، فإنه لا يقع في الوجود إلا ما قدره الله. وهذا هو ما كان عليه رسول الله ﷺ في كل أعماله، في بدر، وفي حنين، وفي الهجرة يوم بيّتوا قتله، وفي غشيانه أبا جهلٍ يطلب منه أن يدفع المال لصاحبه وأبو جهل كان ينتظر الفرصة لإيذائه، وهذا هو ما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم يوم اندفعوا في الفتوحات، ويوم خرجوا إلى العالم يحملون له رسالة الإسلام.

الحكم الشرعي في السببية

والجواب هو أن السببية فرض فرضه الله مثل باقي الفروض كالجهاد والصلاة والزكاة وغيرها. والدليل على ذلك قوله عليه السلام: «إعقلها وتوكل» ووجه الاستدلال من الحديث هو أن صيغة الأمر في قوله إعقلها تفيد الطلب الجازم لأن حكم التوكل فرض وأدلته مستفيضة في ذلك منها قوله تعالى: ﴿**وعلى الله فليتوكل المؤمنون**﴾ وقوله: ﴿**وإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين**﴾ وقوله: ﴿**وتوكل على الحي الذي لا يموت وسبح بحمده**﴾ وغيرها من الأدلة الكثيرة: فهذه الآيات وغيرها قطعية الدلالة على وجوب التوكل على الله فإنها أمر صريح بالتوكل على الله،

واقترنت بقرينة تدل على الجزم، وهي مدحه تعالى للمتوكلين في كونه يحبهم. فبالإضافة إلى أن حكم التوكل فرض في الحديث: «إعقلها وتوكل» كذلك فإن واو العطف مع ما تعنيه من الجمع المطلق فإنها تفيد اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم: وعليه فإن الأمر في إعقلها طلب جازم أي أن السببية فرض فرضه الله تعالى. والدليل الآخر على فرضية السببية هو عمل الرسول في إنجازه لأعماله وسعيه من أجل تحقيقه لأهدافه ومقاصده: فلم يطلب النصر في معركة من المعارك بدون إعداد السلاح ولم يطلب تغيير المجتمع بدون التفاعل معه بالصراع الفكري الحاد ولم يطلب الحكم بدون أهل السلطة أي أهل النصرة ولم يفتح مكة بدون إعداد الجيش والاستعداد للقتال، ولم ينشر الإسلام بدون الجهاد. فمن تتبع حياة الرسول اليومية نجد أنه لم ينجز أعماله بدون ربط الأسباب بمسبباتها بغض النظر عن كون هذه الأعمال تدخل في باب الفرض أو المندوب أو المباح، كما أن الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين وتابعي التابعين من بعدهم

لم ينجزوا أعمالهم بغير طريق السببية أي عن غير طريق ربط الأسباب بمسبباتها والشارع لم يبين طريقاً آخر غير ذلك لإنجاز الأعمال في الحياة الدنيا. ولذلك فإن ما قام به المسلمون في مصر في العصر الهابط من قراءة صحيح البخاري في الوقت الذي دخلت به خيول نابليون الجامع الأزهر مخالفٌ للسنة وإجماع الصحابة وفيه إثم كبير وهو تواكل وعدم أخذ بالأسباب. والدليل الثالث على وجوب السببية هو من باب وجوب طاعة الشارع، إذ أن طاعته فرضٌ وهي تتمثل في السعي والتحري لتحقيق ما طلب، إذ أن طاعة الشارع في تحقيق الفرض فرض وطاعتهُ في تحقيق المندوب فرض وطاعته في تحقيق المباح فرض. فالشارع حين طلب القيام بالعمل إنما طلب تحقيق هذا العمل، والامتثال لطلبه عن طريق السعي لتحقيق ما طلب واجب الطاعة. أما ما يترتب على تحقيقَ العمل من ثواب أو عدمه فهو يعود للشارع يوم القيامة ولا شأن لقاعدة السببية في ذلك. فالشارع في طلبه القيام بالعمل يكون قد طلب السعي لتحقيق هذا العمل بالتحري عن ما يوصل إلى

هذا العمل. فالامتثال لطلب الشارع من أجل القيام بالعمل يظهر من التحري فيما يوصل إلى هذا العمل. وعدم التحري لما يوصل إلى القيام بالعمل هو عدم امتثال لطلب الشارع في القيام بالعمل، بل هي مخالفة لطلب الشارع. فالتحري عن ما يوصل إلى العمل واجبٌ من باب وجوب طاعة أوامر الشارع. فطلب العمل طلب للتحري عن ما يوصل إلى هذا العمل أي الأخذ بالأسباب وتحقيق قاعدة السببية. فمن الواجب أن نتحرى عن الأسباب المؤدية إلى قيام العمل سواءً ترتب على إنجازه ثواب في حالة الفرض والمندوب أو لم يترتب عليه ثواب في حالة المباح، فتحقيق السببية فرض بغض النظر عن حكم العمل، إذ أن حكم السببية شيء وحكم العمل من حيث الثواب والعقاب شيءٌ آخر؛ فحكم السببية آتٍ من وجوب حكم الطاعة وحكم العمل آتٍ من دليله وهو أحد الأحكام الثلاثة أي الفرض والمندوب والمُباح. والفرق بين الفرض من جهة وبين المباح والمندوب من جهة أخرى وهو أن إنجاز الفرض هو المطلوب، أي إتمامه، وعدم إتمامه

يترتب عليه إثم في حالة القدرة أما المباح أو المندوب فإن عدم إتمامه لا يترتب عليه إثم مع القدرة. وهكذا فإن طلب القيام بالعمل من الشارع هو طلب تحقيق العمل وإلا لا معنى لطلب الشارع، وطلب تحقيق العمل هو طلب تحقيق السببية. فإذا أراد المسلم تحقيق فرض فرضه الله تعالى عليه أن يسعى إلى معرفة جميع الأسباب ويجب عليه أن يربطها جميعها ربطاً صحيحاً بمسبباتها؛ فإذا قام بخلاف ذلك لا يكون قد حقق السببية أي يكون قد وقع في التواكلية ويكون آثماً في تقصيره. وإذا أراد المسلم القيام بالمندوب أو المباح فعليه أن يسعى لتحقيق المندوب أو المباح عن طريق السببية أي بربط الأسباب بمسبباتها وإلا يكون آثماً.

ولا يقال أن القاعدة الشرعية هي: «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب» ومنها يمكن القول: «ما لا يتم المندوب إلا به فهو مندوب» و«ما لا يتم المباح إلا به فهو مباح» لا، لا يقال ذلك لأن المسألة ليست في البحث عن حكم الفعل الذي لا يتم إلا به الفعل المشرع، بل المسألة هي في البحث عن حكم الوسائل

والأساليب والطريقة التي يتم بها أداء الفعل بحيث تؤدي هذه إلى قيام الفعل وحصول النتائج؛ فالنصر والشفاء من المرض والنجاح في امتحان مثلاً هي عبارة عن نتائج وليست أعمالاً حتى يمكن القول بتطبيق القواعد عليها: فالبحث في حكم أساليب ووسائل وطريقة الحصول على النصر أو الشفاء من المرض أو النجاح في الامتحان؛ أي في حكم ربط الأسباب بمسبباتها. هذا مع العلم بأن القواعد الخاصة بالمندوب والمباح غير صحيحة فمثلاً الصدقة مندوب ولا تتم إلا بالمال فلا نقول أن حكم المال مندوب لأن المال قد يكون مسروقاً أو مال رباً. وكذلك الصناعة أو الزراعة فإنها مباح ولا تتم إلا بالمصنع وبالمادة المزروعة فلا نقول أن المصنع مباح لأن الصناعة مباحة والمادة المزروعة مباحة لأن الزراعة مباحة، لا، لا نقول ذلك لأن المصنع يأخذ حكم المادة المصنوعة، والمادة المزروعة قد تكون حشيشاً فتكون حراماً.

ويمكننا القول بأن إنجاز الأعمال المادية كلها هو بمقدور الإنسان بشرط أن يكون سلوكه وسعيه لإنجازها

جرياً مع قوانين الطبيعة وسنن الكون. فإذا سار مع هذه القوانين والسنن فهو محقق العمل لا محالة، ولكن إذا سار باتجاه يعاكس هذه القوانين والسنن فلن يتحقق له ذلك. لقد مر وقت كان به الصعود إلى سطح القمر شيء يبدو محالاً ولكن عندما تم ربط جميع الأسباب بمسبباتها الربط الصحيح رأينا هذا الهدف يتحقق بأم أعيننا، وبات الصعود إلى باقي الكواكب والتجول فيما بينها أمر ممكن التحقيق مع مرور الزمن. ولذلك كان على الإنسان المبدئي العاقل المفكر أن لا ييأس من تحقيق وإنجاز أي عمل مهما بدا له صعباً، ولا يجوز للمسلم أن يستسلم للواقع واليأس والخمول، وما هذا اليأس والاستسلام إن حصل إلا ضعفٌ في الإيمان ونتيجةٌ لعدم القدرة على معرفة الأسباب وربطها الصحيح بمسبباتها. ويجب أن يكون فشل المؤمن حافزاً له على استئناف المحاولة لا مثبطاً له، إذ يكون قد عرف الأسباب التي غفل عنها وسببت الفشل، فلا بد وأن يستأنف المحاولة بعد الأخرى إلى أن يصل إلى النجاح. وما قيل من أن «على المرء أن يسعى وليس

عليه إدراك النجاح» إن هو إلا قول خاطىء والصحيح هو: «على المرء أن يسعى لإدراك النجاح» من هذا كله نرى أهمية الحاجة إلى الإرادة الحديدية أي إرادة المسلم المؤمن التي لا تلين ولا يتطرق إليها الملل أو الكلل أبداً مهما كانت العقبات والصعوبات. فكل الأعمال المادية يمكن تحقيقها طالما أخذنا بالأسباب وسرنا مع قوانين وسنن الحياة؛ ومن هنا فإن السبب في فشلنا لإنجاز أي عمل هو عدم معرفة جميع الأسباب ولعدم ربطها الربط الصحيح بمسبباتها. وحين نضع استئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الإسلامية أمام أعيننا فهو هدف ممكن التحقيق إذا أخذنا بالأسباب وهو هدف في واقعه مع سنن الحياة لا عكسها وقد سبقنا إلى ذلك أبو القاسم عليه السلام فأقام الدولة بإرادته الحديدية ورأيه المتواصل وعزيمته التي لا تلين وذلك بعد أخذه بالأسباب. فتحديه لقريشٍ في عقر دارها وصراعه معها، وبحثه وتحريه عن أهل النصرة، وبيعة العقبة الأولى والثانية، وإرساله لمصْعَب إلى المدينة، وهجرته إليها، كل ذلك أخذ بالأسباب. فحين نقوم

ونتلبس بالعمل لإقامة الدولة الإسلامية بعد التوكل على الله لا يجوز أن يتطرق إلى نفوسنا أي شك مهما كان ضئيلاً في إمكانية تحقيق الهدف، بل يجب أن نظل مهللين مستبشرين نصر الله **﴿إننا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد﴾** صدق الله العظيم.

الفهرست

الموضوع	الصفحة
□ معنى السببية لغة وواقعاً:	٧
□ السببية من المفاهيم الأساسية عندالمسلمين .	١٢
□ ضرورة وجود الإنسان حتى تتحقق الأعمال ...	١٥
□ الجانب الإنساني في تحصيل ثمرة العمل ..	١٨
١ ـ الأمور العقلية لتحقيق ثمرة العمل: ...	١٨
أولاً: تحديد الهدف	١٨
ثانياً: معرفة الأسباب المؤدية إلى تحقيق الهدف	١٩
ثالثاً: ربط الأسباب بالمسبِّب	٢١
رابعاً: مراعاة قوانين الطبيعة وسنن الحياة	٢٤
٢ ـ الإرادة لتحقيق ثمرة العمل:	٢٥

أولاً: توفر الإرادة وثباتها وبقاؤها على
الدوام ٢٥
ثانياً: توفر الإحساس بالحاجة إلى العمل ٢٧
ثالثاً: مساواة الحوافز والطموحات لدى
الإنسان بالقدرات والإمكانات ٢٨
□ العقل والإرادة لازمان لا يفترقان لتحقيق
الأهداف ٣٠
□ الوسائل والأساليب والطرق وعلاقتها
بالأهداف والمقاصد والغايات ٣٤
□ الأسباب الكامنة وراء خروج الإنسان عن
قاعدة السببية ٣٨
□ السببية وعلاقتها بالقضاء ٤٢
□ السببية والتوكل ٤٤
□ السببية وعلاقتها بالعلم والكتابة والقدرية
الغيبية ٤٧
□ الحكم الشرعي في السببية ٥٢
□ الفهرست ٦١